السنة: السادسة المجلد: 06 العدد:01 ص ص: 737- 757
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الوضع الإنساني للاجئين: بين خطر الأزمات الاقتصادية وتهديد جائحة كورونا (دراسة حالة اللاجئين السوريين في لبنان)

The humanitarian situation of refugees: between the risk of economic crises and the threat of Corona pandemic (a study of the situation of Syrian refugees in Lebanon).

باسط سميرة*، جامعة عنابة
bastsamira@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2020/05/09 تاريخ القبول: 2020/05/27

ملخص:

يستمر الصراع في سوريا في التسبب بأكبر أزمة لجوء في العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، فهناك أكثر من 5،6 مليون لاجئ موزعون في المنطقة ، وقد حظيت لبنان بالقسط الأوفر منه، حيث بات يشكل مجتمع اللاجئين السوريين في لبنان ثلث3/1 سكانه، هذا البلد الذي يشهد اليوم أزمة بنيوية خطيرة نتيجة لهشاشة نظامه السياسي و كذا الاقتصادي و المصرفي ، رافقته أزمة صحية عالمية جراء تفشي فيروس كورونا ، وفي ظل هذا الواقع عمدت السلطات اللبنانية إلى انتهاج سياسة أمنية ، اقتصادية ، اجتماعية و صحية متشددة انعكست سلبا على أمن حياة اللاجئين السوريين الذين وجدوا أنفسهم دون أدنى شروط للحياة الكريمة ، فلا عمل لتأمين حاجياتهم الأساسية ، ولا مخيمات لائقة تأويهم ولا منظومة صحية متطورة ...إضافة إلى إجراءات تعسفية عدة تجاههم حدت من حرية تنقلهم على اعتبار أنهم مهاجرين غير نظاميين وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على معاناة مجتمع اللاجئين السوريين في لبنان الذي يقبع بين أزمتين باتتا تهددان أمنهم الإنساني، وقد استعانت الباحثة في ذلك بمنهجين رئيسيين أولهما المنهج الوصفي و ثانيهما منهج دراسة الحالة،

* المؤلف المراسل

وقد خلصت الدراسة إلى حجم الكارثة الإنسانية للاجئين السوريين المتبلورة في لبنان وسط تملص المجتمع الدولي من مسؤوليته الذي تعهد في كثير من المحافل الدولية مقاسمة أعبائهم مع لبنان، هذا الأخير الذي بات يصر على حقه في إنهاء و ترحيل أي شخص بضيافته متى شاء.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، اللاجئين، الأزمة الاقتصادية، جائحة كورونا.

Abstract:

The conflict in Syria continues to cause the largest refugee crisis in the world since the second world war, there more than 5,6 million refugees dispersed in region, Lebanon has received the largest share of it, where the Syrian refugees community in Lebanon has becom 1/3 of its population, this country ,which is experiencing a serious strural crisis today as a result of the fragility of its political system as well as the economic and banking system health crisis due to the outbreak of the coronaviruse and in hight of this reality ,the Lebanese authorities deliberately pursuit a security policy, economic, social and strict health reflected negatively on h security of Syrian refugees, those who found themselves without the minimum condition for a decent life, ther is n work to secure their basic needs, no decent camps for there, and no developed health system in addition to several arbitrary measure towards them, they restricted their freedom of movements on the grounds that they were irregular migrants.

The study aims to shed the light on the suffering of the syrian refugees in Lebanon, which is now battered by two crises ,she now threatens her human security and the researcher employed two main aapproaches,the first one of which is descriptive approach and the second one is the case of method.

The study concluded that the humanitrain catastrophe of the Syrian refugees crystallized in Lebanon, with the escape of the international community from their responsibility towards ther, who pledged in many international forums to share its burden

with Lebanon, the latter who has insisted on his right to end and deprect any person with his hospitality wherever he wants.

Keywords: human security, refugees, economic crisis, Covid 19.

مقدمة:

شهدت قضية اللاجئين تطورات نوعية متلاحقة ومتسارعة بفعل اجتياح الحروب للعديد من الدول، وتعد قضية اللاجئين السوريين المثال الأضخم من حيث حالات اللجوء منذ بداية الانفلات الأمني في سوريا سنة 2011 ،وقد كانت وجهة السوريين بادئ الأمر إلى البلدان المجاورة منها لبنان التي رحبت في البداية باللاجئين ،لكن مع تأزم الأوضاع الأمنية في سوريا و زيادة عدد اللاجئين نحوها من جهة ،ومن جهة أخرى تبلور أزمة اقتصادية في لبنان جعلتها عرضة لاهتزازات بنيوية خطيرة ترافق ذلك مع بروز أزمة صحية عالمية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد Covid-19 وما فرضه هذا الأخير من إجراءات أمنية اقتصادية و اجتماعية لمنع تفشيه ،كل هذه الظروف الآنية انعكست على الأوضاع الأمنية للاجئين السوريين في لبنان حيث وجدوا أنفسهم بين انعكاسات أزمة اقتصادية خانقة و إجراءات صحية مشددة ،لينعكس ذلك على أمنهم الإنساني في نواحيه الشخصية ،الاجتماعية الاقتصادية و الصحية ،وسنحاول في هذه الورقة البحث في مآلات الأمن الإنساني للاجئين السوريين في ظل الأزمة الاقتصادية اللبنانية و الأزمة الصحية العالمية من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع الأمن الإنساني للاجئين السوريين في ظل الأزمة الاقتصادية اللبنانية والتهديد الصحي جراء تفشي فيروس كورونا ؟ للإجابة على الإشكالية نصيغ المحاور التالية:

1ـ اللجوء السوري: حق إنساني مشروع أم حماية مؤقتة؟

تنص معظم العهود والمواثيق الدولية والدساتير الوطنية على حق الفرد في طلب اللجوء باعتبارها حق من الحقوق الأساسية للإنسان التي تنظمها وترعاها جهات دولية عديدة.

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 :"أن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الإعلان لحقوق الإنسان بوصفه الملأ الأعلى المشترك

الذي يجب أن تبلغه كافة الشعوب و كافة الأمم، فيما يسعى جميع أفراد المجتمع و هيئاته واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام ومن خلال التعليم و التربية إلى توطيد احترام هذه الحقوق و الحريات، وفيما يكفلوا بالتدابير المطردة -الوطنية و الدولية -الاعتراف العالمي بها ومراعاة الفعلية فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها ، وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعية تحت ولايتها على السواء" (ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 ،ص01) ،وقد جاء في المادة الرابعة عشر الفقرة الأولى منه "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى ، و التمتع به خلاصا من الاضطهاد". (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 ،ص 04).

كما جاء في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة 22 فقرة 07:"لكل شخص الحق في أن يطلب ويمنح حق ملجأ في قطر أجنبي، وفقا لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية "(الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ،1969، ص 08).

كما نصت المادة 12 فقرة03 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان 1981 على أن لكل شخص الحق عند اضطهاده في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أي دولة أجنبية طبقا لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، ماهي إتفاقية1951) https://bit.ly/3dvWkjA

وتعتبر اتفاقية 1951 أول اتفاقية دولية تتناول النواحي الجوهرية من حياة اللاجئ، وقد بينت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلد ما، وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين وضرورة تعاون دولي بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول من أجل معالجة المشكلة، وقد حددت الاتفاقية وكذا بروتوكول 1967 حقوق اللاجئين منها (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR):

- الحق في السكن؛
- الحق في العمل،
- الحصول على التعليم بكافة المراحل؛
- الحصول على المساعدات العامة؛
- الحق في الحصول على وثائق الهوية والسفر؛
- حرية العقيدة والتنقل.

وعليه ووفقا ما نصت عليه ما ذكر أعلاه، فإن اللجوء الإنساني يعني الحالة القانونية التي تنشأ تبعا لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة و لجوئها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو بلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاك الخطير لحقوقهم و حرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم أو بسبب جماعات مسلحة ، وهذا ما يحصل في سوريا بكافة معطياته و أبعاده الخطيرة على الفرد السوري منذ سنة 2011 ،وبذلك نشأ عنه وضع إنساني صعب جدا و خطير يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة ، وتحديدا اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين و بروتوكولها لعام 1967 ، وتمتع هؤلاء اللاجئين بموجبها بكافة حقوقهم ،الأمر الذي يحتم حمايتهم و صيانة كرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهم ريثما تستقر أوضاع سوريا و يتم إعادتهم إليها بسلام(الغزالي، تقرير النازحون في سوريا و اللاجئون السوريون في: لبنان، الأردن، تركيا، مصر، 2018، ص29).

أما الحماية المؤقتة فهي تمنح في حالات التدفق الجماعي من قبل الأجانب الذين يجبرون على مغادرة بلادهم الأصلية بسبب النزاع المسلح أو الحرب الأهلية أو العدوان الخارجي و انتهاكات حقوق الإنسان على أراضي دولة بعينها ، و في مثل هذه الظروف يمكن السماح للأشخاص بالدخول على وجه السرعة إلى بلدان آمنة ،ولكن دون أن يعني ذلك مان الحصول على حق اللجوء الدائم و

ينبغي ألا تمتد الفترة المؤقتة إلى أجل غير مسمى ، وترى المفوضية أنه بعد مضي فترة زمنية معقولة ينبغي أن يعطي الأشخاص المستفيدون من الحماية المؤقتة الحق في المطالبة بالحصول على صفة لاجئ، و ينبغي مع ذلك أن يسمح لمن ترفض طلباتهم بالبقاء في بلد اللجوء إلى أن تصير العودة إلى الوطن مأمونة (العلكة، 2018، ص28).

ما يمكن قوله إنه وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب السوري منذ 2011 إلى يومنا هذا فإن للإنسان السوري الحق في اللجوء بدل الحماية المؤقتة خاصة في ظل غياب رؤية واضحة عما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا نحو الحل أم التأزم.

2ـ تأزم الأوضاع الأمنية في سوريا...والوجهة لبنان...:

لا يزال النزاع في سوريا مستمرا ، فبعد مرور سنوات منذ سنة2011 ظلت الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على السواء ترتكب جرائم حرب كما أدى تدخل القوات الأجنبية المتكررة للأراضي السورية واستهدافها لمواقع عدة من البلاد سقوط الآلاف من المدنيين السوريين (منظمة العفو الدولية، 2018، ص 13) ما أدى إلى تبلور كارثة إنسانية تحول المجتمع السوري على إثرها من مجتمع مستقر و مستقبل للاجئين إلى دولة طاردة لمواطنيها، وفي هذا الشأن فإنه لا توجد أرقام و إحصائيات دقيقة فيما يخص اللاجئين السوريين ،ففي ظل معطيات متقاطعة مع أكثر من طرف سواء من قبل الحكومة السورية أو من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،فقد قدرت هذه الأخيرة عدد اللاجئين السوريين الفارين من الحرب في بداية الأزمة بنحو 311500 لاجئ في كل من تركيا ، الأردن، لبنان و العراق، إضافة إلى 22 ألف لاجئ في مصر و 30 ألف لاجئ ينتشرون في دول أخرى(الغزالي، ص 08).

تسببت الأزمة السورية بواحدة من أكبر أزمات اللجوء منذ الحرب العالمية الثانية (هل لهم من مأوى؟ 2015، ص 14)، فهناك أكثر من 5،6 مليون لاجئ

في المنطقة (المفوضية السامية للأمم المتحدةUNHCR ، 2019، ص 01)، وقد كان للبنان حصة في هذا الشأن حيث تقدر الحكومة اللبنانية وجود 1،5 مليون لاجئ سوري (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "لبنان") http// :www.unhcr.org .

لم تعر السلطات اللبنانية في بداية الأزمة مسألة اللاجئين أهمية تذكر، إذ كان مرتقبا أن تخرج سوريا من دوامة الحرب بسرعة، وعليه عملت الحكومة اللبنانية بالتنسيق مع المنظمات الدولية على إبقاء الحدود مفتوحة ليتمكن اللاجئون من عبورها بسهولة، لكن مع استمرار الأزمة وازدياد عدد اللاجئين باتت استضافتهم حملا ثقيلا على الأسر اللبنانية وعلى كافة المؤسسات والقطاعات الوطنية أيضا (هل من مأوى؟ ص 16)، الأمر الذي فرض على الحكومة اللبنانية قيودا سياسية حالت دون التخطيط لوضع طويل الأمد ، وقد بات التخطيط لمسألة اللاجئين السوريين صعبا بسبب عدم الوضوح بشأن الإطار الزمني للأزمة السورية والتي كان متوقعا أن تنتهي بسرعة وكذا بشأن القيود السياسية (كالبرستون و آخرون ،2016،ص 19).

وعليه تبنت الحكومة اللبنانية سياسة رسمية تقضي بتقليص عدد اللاجئين السوريين على أراضيها بسبب مخاوف من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن تدفق اللاجئين الذين وصل عددهم إلى ما يقرب ثلث (3/1) عدد سكان لبنان(الحق في مستقبل : تمكين اللاجئين من سوريا و الحكومات المضيفة لهم من مواجهة أزمة طويلة الأمد ، 2015، ص 04)،واعتبارا من 05 جانفي 2015 أغلقت الحدود اللبنانية عمليا في وجه معظم المدنيين الفارين من الحرب في سوريا من الذين يرغبون في الإقامة في لبنان إن لم يكن في وجههم جميعا، وقد أبقت المجال مفتوحا فقط أمام الراغبين بالعبور من لبنان إلى بلدان أخرى إذا ما توافرت لديهم الوثائق اللازمة، وفي شهر ماي من نفس العام طلبت الحكومة اللبنانية من المفوضية وقف تسجيل أي لاجئ جديد و إلغاء تسجيل الذين دخلوا البلاد ، أما الذين أصبحوا في لبنان فقد أخضعوا لتدابير مكلفة ومعقدة فيما يخص تجديد تأشيرات إقامتهم ، و نتيجة لذلك يقدر ما يقارب 70 ٪ من اللاجئين السوريين في لبنان لم تعد بحوزتهم إقامة قانونية سارية المفعول

في البلاد ، و لهذا الأمر آثارا بعيدة المدى على قدرتهم على التأقلم ، فمن دون وثائق قانونية صالحة يعيش اللاجئون في خوف من التوقيف و الاعتقال والترحيل إذا ما أوقفوا عند نقاط التفتيش المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ، وبالتالي أصبحوا يحدون من حركتهم ، الأمر الذي يقلص إمكانية وصولهم للخدمات الأساسية و المساعدات التي يحتاجون إليها ، وكذا الوصول إلى عمل مدفوع الأجر لإعالة أنفسهم (جامعة القديس يوسف ، بيروت ، 2015 مسح حول النظرة إلى وجود اللاجئين السوريين في لبنان) https://bit.ly/3bk9NcV

3ـ واقع الأمن الإنساني للاجئين السوريين في لبنان:

إن التوقيع أو عدمه على اتفاقية 1951 لا يغير أي أمر جوهري في التزامات الحكومة تجاه توفير الحماية للاجئين السوريين (على الرغم من أن لبنان وقع على أغلب معاهدات حقوق الإنسان التي تضمن بشكل مباشر أو غير مباشر حماية اللاجئين) ، كما أن افتقاد لبنان لإطار قانوني وطني شامل أو مناسب يحكم وضع اللاجئين على أرضه جعله غير ملزم بالتوصيات الدولية لحماية اللاجئين، و تبقى القرارات حيال هذا الشأن كاملة في حيز الحكومة اللبنانية ،وعلى أساس ذلك يعامل اللاجئون و طالبي اللجوء السوريون اليوم في لبنان على أنهم مهاجرون غير نظاميين ، وهم عرضة للاعتقال و الترحيل عقب مدة طويلة من الاحتجاز التعسفي لمجرد افتقارهم لوضع قانوني يبرر وجودهم (الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب، 2016،ص ص06،07).

أكثر من ثلث(3/1) سكان لبنان اليوم هم لاجئون ، وهي الأعلى في العالم ، لم يعترف لبنان بالسوريين كلاجئين ولم يسمح لمفوضية اللاجئين بإنشاء مخيمات رسمية في البلاد ، وفي نفس الوقت وضع شروط إقامة قاسية صعبت على السوريين الحفاظ على وضع قانوني ، وحدت من قدرتهم على العمل، وبحسب المفوضية فإن 74 ٪ من السوريين في لبنان لا يملكون إقامات قانونية و يقبع 76 ٪منهم تحت خط الفقر، ما صعب عليهم الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية، وساهم في عمالة الأطفال والزواج المبكر و جعلهم أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة (منازلنا ليست للغرباء: البلديات اللبنانية تجلي آلاف اللاجئين السوريين قسرا ،2019، ص 11)، وحسب تقرير صادر

عن معهد عصام فارس للسياسات العامة و الشؤون الدولية فإن ما نسبته 77 ٪ من الأسر تعاني من نقص المأكل أو المال لشراء الغذاء ، وما نسبته 53 ٪ من الأسر موجودون في مآو لا تستوفي الشروط الإنسانية بحسب المعايير الإنسانية بحدها الأدنى(أزمة اللجوء السوري في لبنان : أرقام تكشف عن تأثيراتها المنهكة، أفريل 2018، ص 01) ، وازداد الوضع الإنساني للاجئين السوريين سوءا عقب السياسات المنتهجة حيالهم من طرف الحكومة اللبنانية حيث ألزمت هذه الأخيرة اللاجئين التعهد بعدم العمل داخل لبنان، ما جعلهم معتمدين كليا على برامج المساعدات الإنسانية التي تعاني من نقص في التمويل حاليا، سواء من تلك التي توفرها المفوضية أو غيرها من الوكالات(منظمة العفو الدولية ،مدفوعون إلى الحافة :اللاجئون السوريون يواجهون قيودا متزايدة في لبنان، 2017،ص 23)، فعلى سبيل المثال تراجعت المساعدات الغذائية للاجئين المحتاجين إلى 13 دولار أمريكي للشخص الواحد في الشهر ، وهي متوفرة حصرا للأكثر ضعفا (كالبرتسون و آخرون ، ص 05).

لقد أدى النقص في الدعم الدولي للاجئين إلى تفاقم إرهاق لبنان ، فبعد سنوات من الأزمة السورية لم يؤمن إلا 54 ٪ من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات اللاجئين في لبنان في عام 2018 ، و التي تبلغ قيمتها 2 مليار دولار أمريكي (UNHCR, Syria regional refugee reponse –Lebanon- , https://bit.ly/2WglrB9(2018 ، وقد حذر تقرير مشترك لهيئات الأمم المتحدة الإنسانية من أن " التمويل غير الكافي يهدد الدعم الغذائي و العناية الصحية و إمكانية الوصول لمياه شرب آمنة ، كما يقيد القدرة على دعم البلديات الضعيفة للوقاية من و إدارة التوتر بين المجتمعات المضيفة و اللاجئين (WFP , UNICEF,UNHCR ,2018,p 01)"

وفي ظل رفض لبنان إقامة مخيمات للاجئين على الرغم من أن 81 ٪من اللاجئين السوريين مسجلين في المفوضية هم من المستأجرين (منظمة العفو الدولية، مدفوعون إلى الحافة ، مرجع سابق ، ص 25)، فإن ما يفوق نسبة 55 ٪ منهم يعيشون في مستوطنات أو مخيمات عشوائية غير رسمية أو أماكن إيواء أخرى دون المستوى أو في مباني مهجورة أو غير مكتملة ، و تستأجر غالبيتهم

مساكن مملوكة لأفراد سواء كانت شققا أو مستودعات أو مرآب سيارات بعقود وهمية ، ويقيم العديد منهم في الخيام المقامة في مستوطنات عشوائية على أراضي تتبع لملكية أفراد و يصل متوسط الإيجار الشهري فيها حوالي 200 دولار أمريكي(المفوضية العليا لشؤون اللاجئين : لوحة البيانات الخاصة بالاستجابة لأزمة اللجوء في لبنان : الإيواء، 2019) https://bit.ly/3bkaa7j)

كما أشار بعض اللاجئين إلى استئجار شقق بلا كهرباء أو صرف صحي، وفي حالات عدة يتعين على عشرين فرد اقتسام غرفة واحدة ما أدى إلى هدر مبدأ الخصوصية و الشعور بالكرامة (رمال متحركة: تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان، 2017، ص 05) ، أما من الجانب الصحي فتشير معظم التقارير إلى أن أكثر من نصف اللاجئين السوريين لا يتلقون العلاج لعدم قدرتهم في معظم الأحيان على توفير تكاليفه ، وعلى الرغم من أن وكالات المساعدات تقدم بعض الخدمات إلا أن حجم الحاجة فاق مواردها ، ومما زاد هذا الوضع تعقيدا و بؤسا أن الكثير من اللاجئين لا يعرفون أين يذهبون لتلقي العلاج و المساعدة، ويظل المرضى بأمراض مزمنة و الحوامل و المرضعات و الأطفال على وجه الخصوص بحاجة إلى رعاية صحية لكن دون جدوى، بينما يظل التجاهل نصيب احتياجات المسنين و المعاقين، ومن بين الفجوات الهائلة أيضا في مجتمع اللاجئين الحاجة إلى الدعم السيكولوجي - الاجتماعي خاصة في ظل ارتفاع مستويات الخوف و الضغوط و القلق التي يعاني منها الكثير من اللاجئين (رمال متحركة: تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان، ص 06) هذا من ناحية و من ناحية أخرى وعلى الرغم من أن لبنان قد أتاح للاجئين إمكانية الحصول على بعض الخدمات العامة إلا أن الخصخصة في أنظمة التعليم صعب على اللاجئين الالتحاق بالمدارس (كالبرتسون، ص 05)، حيث تشير التقديرات إلى أن طفل واحد من بين أربعة أطفال من اللاجئين يذهب إلى المدرسة (رمال متحركة، تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان، ص 06).

هكذا يعيش اللاجئون السوريون في بلد يعاني من البطالة المزمنة و قلة المنازل ذات الكلفة المعقولة، و مدارس رسمية تعاني من نقص الموارد، بالإضافة

إلى ذلك يعاني لبنان من تراجع مستوى السياحة، نقص الاستثمارات الخارجية وضعف البنى التحتية، و يقبع لبنان اليوم في أزمة اقتصادية حادة تزامنت مع تفشي فيروس كورونا Covid-19 ليجد هذا البلد نفسه و اللاجئين أنفسهم بين خطر الأزمة الاقتصادية و خطر تفشي الوباء.

4- لبنان: بين واقع الأزمة الاقتصادية وتفشي فيروس كورونا المستجد Covid-19

تعاني الدولة اللبنانية اليوم أزمة اقتصادية و مالية جعلتها عرضة لاهتزازات بنيوية داخلية خطيرة ،و تترافق هذه الأزمة مع محيط مشتعل ما بين حروب مدمرة ، صراعات مسلحة و عقوبات اقتصادية جعلت الكيان اللبناني عرضة للتأثر بارتدادات التحولات في المنطقة بأكملها، والأزمة الاقتصادية اليوم في لبنان ليست وليدة أسباب آنية و مرحلية ، فالإكماش الاقتصادي و ارتفاع الدين و العجز المالي هو نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات و الصراعات و لنهج اقتصادي ريعي غير منتج تمتد جذوره إلى نشأة الجمهورية اللبنانية (عمر، 30ديسمبر 2019،ص 02).

لقد كان للاختلالات الاقتصادية الحادة أن برزت مظاهرها على السطح مع تحرك شعبي عمقت الأزمة وبينت هشاشة بنية الاقتصاد اللبناني كالآتي:

- الركود الاقتصادي وازدياد الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار، فقد توقع البنك الدولي في عام 2019 انكماشا صغيرا، أما اليوم فهو يتوقع أن يكون الركود أكبر بسبب الضغوط الاقتصادية والمالية المتزايدة، ونوه البنك الدولي إلى احتمال ارتفاع نسبة الفقر في لبنان إلى 50 ٪ إذا تفاقم الوضع الاقتصادي، كذلك ارتفاع معدل البطالة بشكل حاد، كما نبه إلى أن الطبقتين الفقيرة والوسطى سوف تكونان الأكثر تضررا جراء هذه الأزمة، فضلا عن ارتفاع الأسعار والعديد منها تخطى نسبة ارتفاعه 40٪ (عمر، 12 فيفري 2020، ص 02).
- إغلاق العديد من المؤسسات أبوابها حيث وجد آلاف اللبنانيين أنفسهم مهددين بخسارة وظائفهم، وبعضهم خسرها بالفعل جراء تسريحهم من دون سابق إنذار فيما تلقى موظفون في قطاعات عدة تعليمات بالحضور إلى

مراكز عملهم بدوام جزئي مقابل نصف راتب (الانهيار الاقتصادي في لبنان يضرب الموظفين والشركات ،28 نوفمبر 2019) .http://bit.LY/2TXReWK

- أزمة الدولار، حيث اشتدت أزمة شح الدولار نتيجة ازدياد الطلب على الدولار في سوق النقد، وبلغت نسبة دولرة الودائع – أي استعمال الدولار بدل العملة الوطنية - 73،4 ٪ وهو أعلى مستوى لها منذ أوت 2008، ما انعكس شحا على السيولة بالليرة اللبنانية و ارتفاعا في معدل الفائدة من يوم إلى يوم ، و إلى مستويات قياسية بلغت في بعض الأحيان 100 ٪ ، وقد أدى الشح في السيولة بالعملة الصعبة إلى استيراد بعض السلع الحيوية مثل الدواء ، الطحين و المحروقات، كما انعكس الشح في الدولار أيضا على سحوبات المودعين لودائعهم، و التي بدأت فعلا قبل حركة الاحتجاجات ، حيث وضعت المصارف اللبنانية سقفا لحركة سحب الدولار وصلت إلى 2500دولار أسبوعيا، واختلف حد السحب من مصرف لآخر ما بين 200 إلى 1000 دولار، الأمر الذي خلق أزمة مصرفية و نقدية حقيقية تمثلت بوقوف المودعين صفوفا لساعات طويلة من أجل الحصول على 200 دولار من أموالهم كل أسبوعين (عمر، الأزمة الاقتصادية في لبنان : الحكومة الجديدة و فرض التعافي ، ، ص 03)

- ارتفاع الدين العام واحتمال العجز عن السداد ، حيث وصل الدين إلى 85،7 دولار سنة 2019 ، أما خدمة الدين العام بالنسبة إلى المدفوعات الإجمالية فقد بلغت 34،3 ٪ ، من نفس العام(جمعية مصارف لبنان، الوضع الاقتصادي و المالي و المصرفي ، ديسمبر 2019) http://bit.LY/2mhfd10 و تقدر كلفة خدمة هذا الدين (الفوائد) حوالي 8312 مليار ليرة لبنانية أي حوالي 5،5 مليارات دولار، وهو ما يستنزف حوالي 44،2٪ من الإيرادات العامة (الجمورية اللبنانية ، وزارة المالية، 2020، ص 32)، وقد خفضت وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني للبنان مرتين من قبل في شهري أوت و ديسمبر إلى CC وكذلك خفضته " موديز" مرتين أيضا في شهري جانفي ونوفمبر 2019 إلى CAA2 ، وخفضته " ستاندرد أند بورز" إلى CCC في نوفمبر 2019 (عمر، الأزمة

الاقتصادية في لبنان ، الحكومة الجديدة و فرص التعافي، ص 04) ، و قالت وكالة " فيتش" أن تخفيض التصنيف الائتماني للبنان يعكس أن إعادة هيكلة ديون الحكومة أو التخلف عن سدادها أمر محتمل بسبب عدم اليقين السياسي الحاد ، و الضوابط على رأس المال الفعلية و تضرر الثقة في القطاع المصرفي ، الذي سيعوق تدفقات رأس المال اللازمة لتلبية احتياجاته التمويلية(فيتش تخفض تصنيف لبنان للمرة الثانية على التوالي، 2019) htt://bit.LY/2tcxivn

إن هذا الواقع جعل الشارع اللبناني يتفجر مطالبا الحكومة اللبنانية الإسراع في اتخاذ إجراءات وإصلاحات اقتصادية منددين بحالة الفساد المستشرية في الدولة اللبنانية وإداراتها العامة، فالمواطن اللبناني أصبح يدرك جيدا خطورة الوضع الاقتصادي ودرجة تداعياته.

لقد تزامن مع الأزمة الاقتصادية في لبنان تفشي فيروس كورونا المستجد Covid-19 ، حيث سارعت الحكومة اللبنانية منتصف مارس 2020 إلى اتخاذ إجراءات الحجر الصحي أو المنزلي ، وكذا سارعت بإغلاق تام يستثنى الأفران ومحلات بيع المواد الغذائية ، و إغلاق كافة المنافذ البحرية و البرية و الجوية، وصولا إلى حظر تجوال تام ليلا ، و ذلك بغية مجابهة الوباء (والنبي ، 2020، لبنان الآن : عجاف تهدد تغيير النظام الاقتصادي في زمن كورونا) https://bit.ly/2Wfl8GY .

وقد حذرت "Human Rights Watch" من جوع يتهدد سكان لبنان جراء القيود المفروضة و المتخذة لمكافحة الوباء في بلد يشهد أساسا انهيارا اقتصاديا (والنبي) ، وقد تجلت تداعيات كورونا على القطاعات كافة ، حيث تآكلت القدرة الشرائية للمواطن اللبناني بنسبة 40 ٪ وسط ارتفاع جنوني في الأسعار ، وحسب تقارير دولية فإن هناك مليوني عائلة لبنانية تصنف ضمن خانة الفقراء بسبب خسارتها لوظائفها بشكل سلبي على المجتمع اللبناني في

ظل تفشي وباء كورونا ،مرجحة ارتفاع عدد الجرائم الاجتماعية من نهب و سرقة ...(الشرنوبي، 2020،تداعيات كورونا : فجوة مالية تقدر ب 83 مليار دولار...هل من خيارات إنقاذيه،) https://bit.ly/2LbTXGv) ، وفي تقرير أخر لمنظمة " هيومن رايتس ووتش" كشفت فيه أن ملايين من سكان لبنان مهددون بالجوع بسبب إجراءات الإغلاق المتصلة بالوباء ، و طالبت المنظمة الحقوقية لبنان استخدام أي مساعدة طارئة دولية لزيادة الدعم المباشر ذات الوضع الهش(الشرنوبي) .هكذا يقبع لبنان اليوم بين المطرقة و السندان ...بين أزمة اقتصادية خانقة و غير مسبوقة ، و إجراءات أمنية صحية لمواجهة وباء كورونا تزيد الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الصحي خطورة .

5ـ الوضع الإنساني للاجئين السوريين في لبنان : بين مطرقة الأزمة الاقتصادية و سندان جائحة كورونا Covid-19 : أدى وصول أكثر من مليون و نصف مليون لاجئ سوري إلى اضطرابات ديمغرافية و اقتصادية و اجتماعية جمة في لبنان ، وعلى الرغم من أن السياسة اللبنانية كانت مضيافة حيال اللاجئين بداية الأزمة السورية إلا أنها بدأت في التصلب بعدما طالت الأزمة وكذا بعدما بدأت المساعدات الدولية تتقلص و تميل إلى الانخفاض، وأصبح المستقبل يعمه الغموض لاسيما بعدما تبين أن كل الوعود التي قطعت للبنان في أكثر من قمة لم يتلق منها إلا اليسير من الأرقام التي وعد بها ، وبقيت على الورق ولم تترجم وتأخذ طريقها إلى التنفيذ(بلانش،فرادي، تر: الدبيات، 2019، ص ص 38،39).

ومع تفاقم تدفق اللاجئين السوريين على لبنان و كذا انسداد حل للأزمة الاقتصادية وجه سياسيون و مواطنون لبنانيون مسؤولية مشاكلهم الداخلية للاجئين السوريين(di Giovanni 2018 , Lebanon : about to Blow ?) https://bit.ly/2LaZ9dZ ،حيث ارتفعت حدة الخطاب المعادي لهم سنة 2017

ومنها المطالبة بعودتهم إلى سوريا ، وقد صرح وزير الخارجية اللبناني " جبران باسيل" في أكتوبر 2017 : " كل أجنبي قابع على أرضنا من غير إرادتنا هو محتل من أي جهة أتى... و أمام المواطن السوري الشقيق طريق واحدة هي طريق العودة إلى وطنه " (Daow , 2017, Lebanon leaders disided over fate of Syrian Refugees), https://bit.ly/2WjpKvH، ليؤكد على ذلك رئيس الجمهورية " ميشال عون" أن البلد لم يعد يحتمل وجود اللاجئين السوريين والتمس مساعدة المجتمع الدولي في تنظيم عودتهم (president :Lebanon- con no longer cope-with syrian refugees, 2017) https://bit.ly/35IZQEG، هكذا يجد اللاجئون السورين أنفسهم مسؤولون بطريقة أو بأخرى عن مشاكل لبنان المتعددة ليتجردوا بذلك من جميع حقوقهم القانونية كلاجئين. وعقب الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة اللبنانية حيال اللاجئين المذكورة آنفا فإن الوضع غير النظامي لهم يعرضهم للاستغلال وكذا المضايقات والاعتقال والحبس على أيدي السلطات اللبنانية و الحد من حرية الحركة والتنقل جراء خشية المرور بنقاط التفتيش .

و قد أدى كل ذلك إلى عدم تمكين اللاجئين من الحصول على الخدمات العامة من قبيل الرعاية الصحية و التعليم و جميع مستلزمات الحياة الإنسانية الكريمة (منظمة العفو الدولية ،مدفوعون إلى الحافة ، ص 26) ، ومع تزايد الأزمة الصحية العالمية لانتشار فيروس كورونا Covid-19 و الإجراءات المفروضة من قبل الحكومة اللبنانية لمنع تفشي الوباء وجد اللاجئون السوريون أنفسهم بلا دخل يومي ، و لم تتوان السلطات في لبنان عن فرض المزيد من التضييق على اللاجئين في ظل أزمة كورونا ، فبينما يخضع جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية لتدابير عامة من تقييد أوقات و أسباب التجول ، يخضع اللاجئون السوريون في الكثير من المناطق لقيود إضافية مجحفة و غير إنسانية

، وهو ما فاقم من سوء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشونها (نور، لاجئو لبنان في زمن كورونا ، 2020) http://www.alaraby.co.uk

انتقدت منظمة " Human Rights Watch" هذه الإجراءات لأنها تخالف التزامات لبنان الحقوقية الدولية والقانون الداخلي اللبناني، وقالت إنه في سياق جائحة كوفيد -19 ينبغي لأي قيود على الحقوق الأساسية لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو الطوارئ الوطنية أن تكون قانونية وغير تمييزية (لبنان: إجراءات مواجهة فيروس كورونا تهدد اللاجئين، 2020) https://bit.ly/3drUEYz

من جانب آخر ، أشار ناشط حقوقي في لبنان إلى أن حوالي 70٪ من اللاجئين السوريين أو أكثر لا يستفيدون من مساعدات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الأممية، وفي نفس الوقت هناك جمعيات عدة في لبنان اعتادت استرداد المساعدات التي يقدمونها للاجئ السوري عندما يعرفون عقيدته ، مؤكدا أن اللاجئين السوريين يعيشون أوضاعا إنسانية تحت الصفر(كورونا يعمق معاناة اللاجئين السوريين في لبنان ، 2020) .httpp://www.Zamanalush.met

ومع معاناة النظام الصحي اللبناني حتى قبل انتشار الوباء الوباء فإن الحكومة تشعر بقلق من وصول الفيروس إلى مخيمات اللاجئين السوريين في البلاد ، وقال وزير الصحة اللبناني " حمد حسن " أن الرعاية الصحية للاجئين مسؤولية مشتركة بين لبنان و وكالات الأمم المتحدة ، مؤكدا أن رد فعل المجتمع الدولي بطيء جدا بشأن الأزمة ، على الرغم من أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تقول بعكس ذلك إذ تؤكد أن جهود مكافحة انتشار فيروس كورونا بمجتمعات اللاجئين السوريين بدأت مبكرا ، و يضيف وزير الصحة أن المجتمع الدولي بمؤسساته الأممية متأخرا عن وضع خطط أو

التفكير في إنشاء مستشفى ميداني أو بدعم وزارة الصحة اللبنانية لكي تستطيع أن تقوم بواجبها في هذه الفترة تجاه المجتمع اللبناني بالإضافة إلى مجتمع اللاجئين السوريين ، مؤكدا من جانب آخر على وجود صعوبات في الحفاظ على معايير النظافة الصحية الشخصية بالنظر إلى الكثافة المرتفعة للسكان في المخيمات ، مشيرا إلى أن انتشار فيروس كورونا في مجتمع اللاجئين يمثل خطرا حقيقيا يستلزم إنقاذه اهتمام المجتمع الدولي (بلا صابون أو مطهرات ...هكذا يواجه اللاجئون السوريون في لبنان خطر فيروس كورونا ، 2020) https://bit.ly/3fyaEKn

يعاني لبنان من أزمة اقتصادية و مالية خطيرة حتى قبل تفشي جائحة كورونا ، ففي حين تحاول الحكومة الحصول على مساعدات أجنبية لنظامها الصحي العام يفاقم فيروس كورونا الصعوبات التي يعاني منها اللاجئون الذين يعيشون في فقر مدقع منذ سنوات داخل لبنان، و يقول موظفو الإغاثة إن اللاجئين لا يجدون ماءا يكفي لغسل أيديهم بشكل منتظم، لاسيما أنهم يحصلون على الماء عبر شاحنات، في حين يعجز اللاجئون عن اقتناء مطهرات و كمامات لعدم توفر المال (جراء السياسات اللبنانية المنتهجة حيالهم) أو لغلائها ، حيث يصل مبلغ الكمامة ما بين أربعة و سبعة آلاف ليرة لبنانية ، كما أن اللاجئون لا يستطيعون دخول المستشفى لعدم تحملهم تكلفة الانتقال أو تكلفة العلاج (بلا صابون أو مطهرات ...هكذا يواجه اللاجئون السوريون في لبنان خطر فيروس كورونا).

إن التعامل اليوم مع أزمة اللاجئين السوريين في لبنان بات مسؤولية أخلاقية بالدرجة الأولى لتوفير مقومات الصمود لهذه الشريحة الاجتماعية الواسعة وتفادي كارثة إنسانية لا تحمد عقباها ، وفي ظل الأزمة الاقتصادية في لبنان وكذا الأزمة الصحية العالمية فإن الفشل في توفير وتمكين اللاجئين السوريين

من تحقيق أمنهم الإنساني خاصة الصحي يترك مساحة واسعة لتفشي لوباء في مجتمعهم.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها مجتمع اللاجئين السوريين في لبنان بين أزمة اقتصادية حادة و أزمة صحية عالمية مع تضييق حقوقي من طرف السلطات اللبنانية وإجراءات تعسفية حدت من إمكانيتهم في الحصول على الخدمات العامة و ضمان أمنهم الإنساني بمختلف مضامينه، في ظل تقاعس المجتمع الدولي لتقديم المساعدات للحكومة اللبنانية ذات الإمكانيات المحدودة و التي أرهقتها تحديات و إفرازات الأزمة السورية، ومن أجل تحسين الوضع الإنساني المتردي للاجئين السوريين في لبنان وتمكينهم ضمان أمنهم الإنساني في مثل هذه الظروف فإنه يتعين :

- إدراج أحكام قوية لمساعدة اللاجئين ولبنان في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها ضمن مكونات برنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في خطط للاستجابة الوطنية؛
- إدراج مكون إنساني أكثر شمولا بالإضافة إلى التفكير التنموي ضمن استراتيجيات تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من أجل الاستمرار في تلبية الاحتياجات الملحة للاجئين السوريين؛
- يتعين على الجهات الدولية المانحة ضمان دعم الخدمات العامة الأساسية دعما كافيا، بحيث تكون في متناول الجميع سواء اللاجئين أو حكومة لبنان؛
- يتعين على الحكومة اللبنانية تبسيط المتطلبات الإدارية التي تعيق وصول اللاجئين السوريين إلى الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، وكذا الوصول إلى خدمات المساعدة الإنسانية التي تقدمها أحيانا وكالات المعونة بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الوثائق التي يحملونها؛
- يتعين على الحكومة اللبنانية البحث لتوفير فرص كسب العيش للاجئين السوريين، والتأكد من قدرتهم على تنظيم أو تجديد إقامتهم القانونية،

وكذا قدرتهم على التسجيل مع المفوضية والسلطات اللبنانية والحصول على الخدمات الأساسية بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه؛

- يتعين على الحكومة اللبنانية اتخاذ إجراءات غير تمييزية فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحي وكذا مساواة اللاجئ السوري مع المواطن اللبناني في تلقي العلاج والرعاية الصحية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم، والتي تستدعي المزيد من تظافر الجهود الدولية والإنسانية لإنقاذ مجتمع اللاجئين السوريين في لبنان من خطر جائحة كورونا.

قائمة المراجع

- بالانش فابريس، فرادي إريك (سبتمبر 2019) " إدماج اللاجئين في لبنان عملية هشة للغاية" في: فاعور غالب وآخرون، أطلس لبنان تحديات جديدة، تر: الدبيات محمد، بيروت: open Edition books.
- كالبرتسون شيلي وآخرون، (2016) إعادة النظر في تنسيق الخدمات المقدمة للاجئين في المناطق الحضرية: إدارة الأزمة في الأردن ولبنان، بيروت: مؤسسة Rand.
- العلكة وسام الدين (فيفري 2018) الحماية الدولية للاجئين وآليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا، Route Educational and Social Science Journal،.(3)05 Vol
- الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية(2020)، مشروع موازنة2020.
- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب (2016)، واقع النزوح السوري والقانون الدولي، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، مصلحة الأبحاث والدراسات.
- ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948)، قرار الجمعية العامة، 217 ألف(د-3).
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) مادة 14.
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان(1969) مادة 22، فقرة 07.
- منظمة العفو الدولية(2017)، مدفوعون إلى الحافة، اللاجئون السوريون يواجهون قيودا متزايدة في لبنان، المملكة المتحدة: مطبوعات العفو الدولية.
- هيومن رايتس ووتش، منازلنا ليست للغرباء: البلديات اللبنانية تجلي آلاف اللاجئين السوريين قسرا، (أفريل 2019)، الولايات المتحدة الأمريكية
- منظمة العفو الدولية(2018)، التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها، المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (جوان-جويلية 2019) الحلول الدائمة للاجئين السوريين.

- تقرير مشترك، الحق في مستقبل، تمكين اللاجئين من سوريا و الحكومة المضيفة لهم من مواجهة أزمة طويلة الأمد (2015)، , Danish Refugee Concil Save the children ,Care, Oxfam.
- أزمة اللجوء السوري في لبنان: أرقام تكشف عن تأثيراتها المنهكة (أفريل 2018)، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN Habitaومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (2015)، هل من مأوى؟ بحث في مجال توفير مآوي مؤقتة للاجئين السوريين في لبنان، الجامعة الأمريكية في لبنان.
- تقرير دراسة مشتركة، رمال متحركة: تغير أدوار النوع الاجتماعي بين اللاجئين في لبنان، (2017) مركز الموارد للمساواة بين الجنسين Oxfam.
- عمر أيمن، الأزمة الاقتصادية اللبنانية: الواقع والتداعيات (30 سبتمبر 2019) تقارير الجزيرة.
- عمر أيمن، الأزمة الاقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي (12 فيفري 2020) تقارير الجزيرة.
- الغزالي ناصر(2018) تقرير النازحون السوريون واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن تركيا، العراق مصر، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.
- الشرتوني رنا، تداعيات كورونا أزمة مالية تقدر ب 83مليار دولار ... هل من خيارات إنقاذيه https://bit.ly/3bhlUr6 30 أفريل 2020.
- والنبي سميرة، لبنان الآن: عجاف تهدد تغيير النظام الاقتصادي في زمن كورونا http://mcd-doualiya-com.cdn.ampproject.or ، 30 أفريل 2020.
- نور علي ، لاجئو لبنان في زمن كورونا ،https://bit.ly/2WhnJA7 ، 03 ماي 2020.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "لبنان" http://www.UNHCR.org ، 15 أفريل 2020.
- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: لوحة البيانات الخاصة بالاستجابة لأزمة اللجوء في لبنان" الإيواء"، https://bit.ly/2YUgqjo . 05 ماي 2020.
- الإنهيار الاقتصادي في لبنان يضرب الموظفين و الشركات 28 نوفمبر 2019 ، http://bit.LY/2TXReWK. 03 ماي 2020.
- بلا صابون أو مطهرات ..هكذا يواجه اللاجئون السوريون في لبنان خطر فيروس كورونا https://bit.ly/2WiMRX2 06 ماي 2020
- جامعة القديس يوسف، مسح حول النظرة إلى وجود اللاجئين السوريين في لبنان : التقرير الكامل ، بيروت 2015،https://bit.ly/2yGu8vK 30 أفريل 2020.
- جمعية مصارف لبنان الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي، ديسمبر 2019، http://bit.LY/2mhfd10. 04 ماي 2020
- كورونا يعمق معاناة اللاجئين السوريين في لبنان، https://bit.ly/2Ld3Io1. 30 أفريل 2020.

- لبنـــان : إجـــراءات مواجهـــة فيـــروس كورونـــا تهـــدد اللاجئـــين ،https://bit.ly/2Wfay2B. 30 أفريل 2020.
- فيتش تخفض تصنيف لبنان للمرة الثانية على التوالي، وكالة الأناضول، 12 ديسمبر 2019، htt://bit.LY/2tcxivn .

- WFP, UNICEF, UNHCR, Vasyr 2017 : Assessment of syrian refugee in Lebanon.
- UNHCR, Syria regional refugee reponse-Lebanon, https://bit.ly/2Wgtq1415/04/2020.
- Janine di Giovnni : Lebnon ; bout to blow ? New York Review of books 2018 , https://bit.ly/2zlMS3C.13/04/2020.
  Dow Marc, Lebanon leaders disided over fate of syrian refugees, France 24,October 16/2017, https://bit.ly/3clKsR2.04/05/2020.
- President : Lebanon Con No longre with syrian associated press,October 16,2017, https://bit.ly/3dB9Pih30/04/2020.